الأمم المتحدة

PBC/4/GNB/1/Add.1

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 February 2010
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
الدورة الرابعة
تشكيلة غينيا – بيساو

التقرير المرحلي عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو

إضافة

تنفيذ التزامات لجنة بناء السلام والمجتمع الدولي

ألف – الانتخابات والبناء المؤسسي للجنة الوطنية للانتخابات

الالتزامات	الحالة الراهنة	الخطوات المقبلة
دعم غينيا – بيساو في جهودها الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي بما في ذلك عن طريق إجراء انتخابات تشريعية وانتخابات رئاسية سلميه تتسم بالمصداقية والشفافية.	دعت تشكيلة غينيا – بيساو إلى حشد الموارد والمساعدة التقنية من الأعضاء.	مساعدة اللجنة الانتخابية الوطنية بغرض تنظيم الانتخابات المحلية.
الدعوة إلى تقديم أموال إضافية لسد الفجوة المستمرة في الميزانية الانتخابية، بهدف ضمان إجراء الانتخابات دون إبطاء في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨.	وساهم صندوق بناء السلام بمبلغ ١,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لأغراض حملات تسجيل الناخبين والتثقيف المدني. وساهمت البرازيل بمبلغ ٤٣٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لأغراض الانتخابات التشريعية وبمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للانتخابات الرئاسية. وأوفدت البرازيل بعثة للتعاون التقني من فرع العدالة الانتخابية التابع للمحكمة الانتخابية العليا في البرازيل لدعم تنظيم الانتخابات الرئاسية، وشاركت في بعثة مراقبي الانتخابات التابعة لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في الانتخابات الرئاسية.	مساعدة الحكومة في اعتماد التشريعات اللازمة لإجراء الانتخابات المحلية. دعم حوار المصالحة الوطنية المقترح من قبل الجمعية الوطنية.

240210 240210 10-23501 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الالتزامات	الحالة الراهنة	الخطوات المقبلة
حشد وتنسيق الدعم المالي والتقني لمساعدة الحكومة في عملية تسجيل الناخبين، وحملات التثقيف المدني وتدريب موظفي الانتخابات.	وساهمت بوركينا فاسو في العملية الانتخابية من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقدمت المفوضية الأوروبية مساهمة للانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية (مولت المفوضية الأوروبية ٥٠ في المائة من مجموع تكاليف كلا الاقتراعين، وقدمت هذه المساهمة عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وجرى نشر بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبي الانتخابات بالنسبة لكلا الاقتراعين عن طريق فريقين من مراقبي الانتخابات. وساهمت فرنسا بمبلغ يصل إلى ٠٠٠ ١٠٠ يورو في الانتخابات الرئاسية. وساهمت ألمانيا بمبلغ ٠٠٠ ٣١ يورو في الانتخابات التشريعية وبمبلغ ٠٠٠ ٨٨ يورو في الانتخابات الرئاسية. وساهمت اليابان بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في الانتخابات الرئاسية عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المقرر أن تنظم المكسيك حلقة عمل دولية للتدريب في مجال الانتخابات لفائدة مسؤولين من غينيا - بيساو بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المكسيك. وساهمت البرتغال بمبلغ ٣٦٤,٦٢ ١٩٣ يورو لأغراض الانتخابات التشريعية، وبمبلغ ٢٦٥,١٧ ٢٢٩ يورو لأغراض الانتخابات الرئاسية. وساهمت إسبانيا، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ يورو لأغراض الانتخابات التشريعية، وبمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ يورو لأغراض الانتخابات الرئاسية. وساهمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ جنيه لأغراض إجراء الانتخابات الرئاسية، وبمبلغ ٠٠٠ ٢٥ جنيه من أجل بناء قدرات منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام فيما يتعلق بالانتخابات.	

باء – التدابير الرامية إلى دفع عجلة الاقتصاد وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية، ولا سيما في قطاع الطاقة

الالتزامات	الحالة الراهنة	الخطوات المقبلة
تحديد الثغرات الحرجة في الهياكل الأساسية التي تهدد الاستقرار، ولا سيما في قطاع الطاقة، وتعبئة الموارد للتغلب عليها.	دعت تشكيلة غينيا – بيساو أمام البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي إلى النهوض بالبرامج التي تعود بالفائدة على البلد في قطاع الطاقة.	تعبئة الموارد لإعادة تأهيل ميناء بيساو.
الاعتماد على الاستراتيجيات القائمة لإعادة بناء الهياكل الأساسية، وتنشيط الاقتصاد مع مراعاة عوامل النزاع التي تحتاج إلى معالجة تفاديا للعودة إلى النزاع.	وأبرمت المفوضية الأوروبية اتفاقا بشأن مشروع الطاقة والمياه المقرر بدء تنفيذه في عام ٢٠١٠ بتكلفة تبلغ ٢٦ مليون يورو.	مواصلة تعبئة الموارد لتوزيع الطاقة، ولا سيما في داخل البلد، بما في ذلك مناطق بافاتا وغابو وكانشونغو.
تشجيع اتخاذ إجراءات شاملة من جانب القطاع الخاص والحكومة، والشركاء في التنمية، لتحقيق عائد فوري للسلام من خلال تعزيز النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.	وخططت فرنسا للمساهمة بمبلغ ١٠ ملايين إلى ١٢ مليون يورو (٢٠٠٨-٢٠١٢) لأغراض مشاريع الهياكل الأساسية.	مواصلة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل تهيئة بيئة تمكينية للقطاع الخاص، بما في ذلك ما يخص إنشاء ”مكتب جامع متعدد الخدمات“.
تشجيع ودعم جهود الحكومة في سعيها لاتخاذ التدابير التي ترمي إلى تنشيط الاقتصاد، في إطار الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وبصفة خاصة في توسيع نطاق الإيرادات المالية، وإضافة قيمة إلى المنتجات والصادرات وإيجاد فرص للعمل.	شرع مركز التدريب المهني المشترك بين البرازيل وغينيا – بيساو في تنفيذ عملياته (٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة).	مواصلة تعبئة الموارد لتنفيذ الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر.
	وشرعت البرازيل وجنوب أفريقيا والهند في المرحلة الثانية من مشروع تنمية الزراعة والماشية (٨٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) عن طريق صندوق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.	
	وقدمت اليابان مبلغ ٣,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في سياق المساعدة المالية والمعونة غير المتعلقة بالمشاريع، لأغراض منها تخفيف عبء الديون والمساهمات في الميزانية.	
	وقدمت اليابان أيضا المعونة الغذائية عن طريق برنامج الأغذية العالمي، بلغت ٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨.	
	واستثمرت إيطاليا مبلغ ١,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مشروع التنويع الزراعي عن طريق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومبلغا يصل إلى ٣٤٤ ٠٠٠ يورو (حتى عام ٢٠١٠) في تنمية الزراعة في جزر بيجاغو.	

الالتزامات	الحالة الراهنة	الخطوات المقبلة

وأقر البنك الدولي مذكرة استراتيجية مؤقتة توضح المحورين الرئيسيين لتدخلات البنك الدولي على مدى فترة الثمانية عشر شهرا المقبلة (يتوقع أن يتم بانتهاء هذه المدة بلوغ نقطة الإنجاز من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون): (أ) تعزيز الإدارة الاقتصادية وإرساء الأسس لإدخال تحسينات على القطاعات الإنتاجية؛ (ب) زيادة فرص الاستفادة من الخدمات الأساسية، ولا سيما في المناطق الريفية. واعتبرت تنمية القدرات على أنها موضوع شامل لعدة قطاعات.

وشرع البنك الدولي في تنفيذ مشروع دعم الإدارة الاقتصادية (١,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) لتحسين الإدارة والأداء المؤسسي (إدارة الميزانية؛ والمراقبة الداخلية للميزانية؛ والجمارك والخزانة وإدارة الضرائب؛ والمشتريات العامة).

وتم إقرار مشروع إصلاح الإدارة الاقتصادية الممول من المؤسسة الإنمائية الدولية (دعم الميزانية، ٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) وصرف المبلغ المخصص له بالكامل في مجالات الإدارة المالية العامة وتنمية القطاع الخاص. ومن المقرر أن تعقب ذلك مرحلة ثانية في الربع الأول من عام ٢٠١٠.

وتم إعداد وإقرار مشروع تنمية المجتمعات الريفية الممول من المؤسسة الإنمائية الدولية.

وأعدت دراسة تشخيصية للتكامل التجاري تابعة للبنك الدولي، وجرت مناقشتها في البلد. وهي تفحص سبل زيادة استفادة البلد من الفرص المتاحة له في مجال التجارة الدولية، بفحصه للسياسة العامة في مجال التجارة، والمناخ الاستثماري، والهياكل الأساسية، ولخمس قطاعات رئيسية (البلاذر الأمريكي، والأرز، والتعدين، ومصائد الأسماك، والسياحة).

وتوصل صندوق النقد الدولي وحكومة غينيا - بيساو إلى اتفاق أولي بخصوص برنامج لإصلاح الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي في الأجل المتوسط للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، في إطار التسهيل الائتماني الموسع التابع لصندوق النقد الدولي. والمراد من البرنامج تيسير تعزيز

الالتزامات	الحالة الراهنة	الخطوات المقبلة
	المكاسب المتأتية من ارتفاع الإيرادات الوطنية في الآونة الأخيرة وتوفير الأساس للتنمية المستدامة وتخفيف وطأة الفقر، وذلك بأمور منها: التركيز على تعزيز المالية العامة، وباحتواء العجز في الميزانية الأولية المحلية، وتحديث الإدارة العامة، والنهوض بجودة الخدمات العامة. ويسعى البرنامج أيضا إلى تشجيع إيجاد فرص العمل بإزالة العراقيل التي تواجه تنمية القطاع الخاص وتعزيز توفير الخدمات المالية.	
	ويتوقع أن يقر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي البرنامج بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٠. وفي حال إقراره وإذا افترضنا أن أداء البرنامج يعد مُرضيا، فإنه سيمهد الطريق لبلوغ نقطة الإنجاز من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام ٢٠١٠. ومن شأن بلوغ نقطة الإنجاز إلغاء ما قدره ٧٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من متأخرات الدين الخارجي المستحق على غينيا - بيساو.	

جيم - إصلاح قطاع الأمن والدفاع

الالتزامات	الحالة الراهنة	الخطوات المقبلة
دعم خريطة الطريق لإصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو على النحو الوارد في الوثائق الوطنية الرئيسية مثل خطة الحكومة لإصلاح قطاع الأمن عن طريق الدعوة إلى تقديم دعم إضافي ومتنوع من المجتمع الدولي.	سعت تشكيلة غينيا - بيساو إلى تعبئة الموارد ودعا إلى تأييد عملية إصلاح قطاع الأمن، بتنظيم مناقشتين مواضيعيتين مع أصحاب المصلحة المعنيين عن طريق التداول بالفيديو والمشاركة في المائدة المستديرة التي نظمت في برايا (نيسان/أبريل ٢٠٠٩).	تعزيز التعاون فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة المشتركة في إصلاح قطاع الأمن.
تشجيع الشركاء الوطنيين والدوليين للحفاظ على التركيز على السعي إلى اتباع نهج شامل لإصلاح قطاع الأمن يرتبط بروابط واضحة مع قضايا إصلاح قطاع العدالة، والحكم الديمقراطي، والانتعاش	ورصد صندوق بناء السلام مبلغ ١,٩ مليون دولار لإعادة تأهيل ثكنات الجنود. ومن المقرر أن تشرع البرازيل في إيفاد بعثة عسكرية تقنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تركز على التدريب. وساهمت البرازيل بمبلغ ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الصندوق الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	تعبئة الموارد لإنشاء صندوق للمعاشات التقاعدية. مساعدة الحكومة في تنظيم مائدة مستديرة للجهات المانحة. التعاون مع أصحاب المصلحة بغرض إنشاء صندوق مشترك لإصلاح قطاع الأمن. مواصلة مساعدة الحكومة في اعتماد التشريعات اللازمة لإصلاح قطاع الأمن.

الالتزامات	الحالة الراهنة	الخطوات المقبلة
الاقتصادي، ومكافحة الاتجار بالمخدرات.	ومددت ولاية البعثة الأوروبية المعنية بإصلاح قطاع الأمن لستة أشهر.	
دعم الجهود التي تبذلها الحكومة وشركاؤها لضمان نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفائض من موظفي قطاع الأمن والمقاتلين السابقين.	وساهمت المملكة المتحدة بما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ جنيه لأغراض المساعدة التقنية/بناء القدرات فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وركزت بشكل خاص على هياكل التنسيق فيما بين الوزارات في غينيا - بيساو.	
دعم الحكومة، في إطار خطة إصلاح قطاع الأمن، لتغيير حجم قوات الأمن والدفاع وفقا لاحتياجات البلد، وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الوقت المناسب، مع توفير الوسائل اللازمة لتحديث وتحسين ظروف المعيشة والعمل للأفراد العسكريين.	ساهمت المفوضية الأوروبية بمبلغ ٧,٧ ملايين يورو لأغراض البرنامج الجاري لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق إصلاح قطاع الأمن وبمبلغ ٦,٥ ملايين يورو لبرنامج يدعم إصلاح الإدارة العامة، بما يشمل ما يلي: إجراء تعداد لأفراد الشرطة وللمقاتلين السابقين، يُستكمل به التعداد الخاص بالجيش؛ وإنشاء صندوق للمعاشات التقاعدية؛ ووضع برنامج لإعادة الإلحاق يُعنى بصغار السن من أفراد الجيش؛ ووضع برنامج اجتماعي اقتصادي لصالح المقاتلين السابقين.	
	ساهمت المفوضية الأوروبية بمبلغ ١,٤ مليون يورو لأغراض مشروع لإزالة الألغام بالتعاون مع القيادة العامة لإزالة الألغام.	
	ساهمت المفوضية الأوروبية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ بمبلغ ١٤,٢ مليون يورو لأغراض الإصلاح الشامل لقطاع الأمن (نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح العدالة والإدارة العامة).	
	شرعت اليابان في تنفيذ مشروع للقدرة المتنقلة في مجال إبطال الذخائر المتفجرة (٠٠٠ ٤٩ يورو).	
	وبلغ تعاون البرتغال في قطاع الدفاع ما قيمته ٢٣١ ٧٩٣ يورو.	

دال – تعزيز قطاع العدالة، وتوطيد سيادة القانون، ومكافحة الاتجار بالمخدرات

الالتزامات	الحالة الراهنة	الخطوات المقبلة
دعم الجهود التي تبذلها حكومة غينيا – بيساو، من خلال أمور منها تعبئة الموارد من أجل بناء قدرات القضاء، بما في ذلك توفير الخدمات القانونية الأساسية في جميع أنحاء البلد. دعم الحكومة والمجتمع المدني في معالجة التحديات الحاسمة من أجل توطيد الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، ولا سيما في مكافحة الإفلات من العقاب والفساد. تحديد الفجوات في التمويل وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خارطة الطريق لغينيا – بيساو لمكافحة الاتجار بالمخدرات، على النحو الوارد في الخطة التنفيذية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. الدعوة إلى اتباع نهج إقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك تقديم الدعم الدولي للبرامج الإقليمية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. دعم جهود بناء القدرات في قطاعي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، وبخاصة لتعزيز الأطر القانونية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة،	موَّل صندوق بناء السلام إعادة تأهيل سجني بافاتا ومانسوا (٩٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة). ودعمت كندا عدة مشاريع شعبية لمنظمات المجتمع المدني التي تستهدف، على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقاطعات، النساء والأطفال وتعزيز الدفاع عن حقوق الإنسان ودعم توطيد السلام في مختلف مناطق البلد (يبلغ مجموع تكلفة المشروع خلال هذه الفترة حوالي ١,٦ مليون دولار). برنامج المفوضية الأوربية الجاري لدعم المؤسسات الوطنية القضائية وهيئات سيادة القانون (٦ ملايين يورو) بهدف تدريب العاملين في مجال إقامة العدل؛ واعتماد إصلاحات قانونية لتحديث نظام العدالة؛ وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية القضائية؛ وإعادة تأهيل محكمتي غابو وبافاتا الإقليميتين، وسجل بافاتا ومقر وزارة العدل؛ وتقديم الدعم للجمعية الوطنية (التدريب، وقاعدة البيانات الخاصة بالتشريعات، وما إلى ذلك). وخططت فرنسا لرصد مبلغ ٤ ملايين يورو للحكم الرشيد وسيادة القانون (٢٠٠٨-٢٠١٢). وساهمت فرنسا بمبلغ ١٥ ٠٠٠ يورو كمساعدة للقضاة وضباط الشرطة. وساهمت البرتغال بمبلغ ٢٤٤ ٠٠٠ يورو لأغراض التدريب على بناء القدرات في مجال العدالة. وساهمت البرتغال بمبلغ ٧٤٤ ٠٠٠ يورو عن طريق البعثة الأوروبية المعنية بإصلاح قطاع الأمن لأغراض تدريب الشرطة. ودعمت البرتغال كلية الحقوق في غينيا – بيساو بمساهمات تصل إلى ١ ٠٥٩ ١٤١ يورو. وساهمت البرتغال بمبلغ ٥ ٤٣٥ يورو لأغراض إصلاح نظام السجون.	دعم أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في الاغتيالات السياسية. تعبئة الموارد لبناء سجن ذي تدابير أمنية مشددة في بيساو. مساعدة الحكومة في مكافحة الفساد، بطرق منها تعبئة الموارد لحملات التوعية. مواصلة تعبئة الموارد لتنفيذ الخطة التنفيذية للحكومة في مجال مكافحة المخدرات ومناصرة المبادرات الإقليمية.

الالتزامات	الحالة الراهنة	الخطوات المقبلة
فضلا عن الإجرام العام.	ومولت البرتغال برنامج ''صوت السلام'' (Voz di Paz) لبحث الأسباب الجذرية للنزاع. وقدمت البرتغال المساعدة التقنية لدائرة الشرطة في غينيا - بيساو (٧٢٦ ١٣ يورو). ودعمت البرتغال تعزيز قدرة دائرة الشرطة في مجال إنفاذ القانون (٩١٥ ٧٢١ يورو). وقدمت البرتغال المساعدة التقنية والمالية (٠٦٠ ٨٤ يورو) لأغراض تنفيذ غينيا - بيساو لسياسات وأطر مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا. وقدمت البرتغال المساعدة التقنية للدوائر الوطنية للتسجيل المدني (٥١٦ ١٢٨ يورو). ودعت تشكيلة غينيا - بيساو إلى تعزيز الاستجابة الدولية لتهريب المخدرات. ونظمت إحاطة رفيعة المستوى مشتركة مع تشكيلة سيراليون، وشاركت كلتا التشكيلتين في إطلاق المبادرة المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا/إدارة الشؤون السياسية. إطلاق شراكة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (إدارة الشؤون السياسية) والإنتربول، بما يدعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة (٢٠٠٨-٢٠١١). وساهمت المفوضية الأوروبية بمبلغ مليوني يورو عن طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتوفير المعدات والتدريب للشرطة القضائية. وساهمت فرنسا بمبلغ ٠٠٠ ٥٨ يورو لأغراض تدريب الشرطة ومكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي عام ٢٠٠٨، ساهمت ألمانيا بمبلغ ٠٠٠ ٢٢٧ يورو لصالح برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعنون ''مكافحة ومنع تهريب المخدرات إلى	

الالتزامات	الحالة الراهنة	الخطوات المقبلة

غينيا – بيساو ومنها: تعزيز سيادة القانون وإقامة العدل بصورة فعالة، ٢٠٠٧-٢٠١٠"؛ وبمبلغ ٠٠٠ ١٣٠ يورو لفائدة المؤتمر الذي انعقد في برايا في عام ٢٠٠٨، وهو يعني بتهريب المخدرات من حيث كونه تهديدا أمنيا لأفريقيا.

وفي عام ٢٠٠٩، ساهمت ألمانيا بمبلغ ٠٠٠ ٤٤٥ يورو لصالح برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في منطقة نهر مانو، وبمبلغ ٠٠٠ ١٠٥ لصالح مشروع المكتب في غرب أفريقيا.

وقدمت إيطاليا مساهمة مالية لأغراض مكافحة الاتجار بالمخدرات بمناسبة انعقاد مؤتمر برايا في عام ٢٠٠٨.

وصممت المكسيك برنامجا لتوفير المعلومات والتدريب المتخصصين للخبراء في غينيا – بيساو في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في الربع الأول من عام ٢٠١٠.

ودعمت هولندا مبادرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا – بيساو.

وقدمت البرتغال المساعدة التقنية للشرطة القضائية في غينيا – بيساو بغرض تنفيذ الخطة التنفيذية لمكافحة المخدرات، ٢٠٠٧-٢٠١٠ (٦ ٧٥٣ يورو).

وقدمت البرتغال مساعدة عينية ومالية (١٣٧ ٥٧١ يورو) لإنشاء وحدة متخصصة داخل الشرطة القضائية لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

وساهمت البرتغال بمبلغ ٩٩٦ ٢٤٣ يورو عن طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تعزيز القدرات القضائية لغينيا – بيساو في مجال مقاضاة الجرائم المتصلة بالاتجار بالمخدرات.

وموّلت البرتغال حملة للإعلام والاتصال بغرض دعم مكافحة الاتجار بالمخدرات (٠٠٠ ٣٠ يورو)؛

وساهمت البرتغال في تعزيز مراقبة الحدود من خلال تعزيز إمكانية التنقل والاتصال وجمع البيانات (١٧٩ ٦٣ يورو)؛

هاء – إصلاح الإدارة العامة وتحديثها

الالتزامات	الحالة الراهنة	الخطوات المقبلة
تشجيع ودعم جهود الحكومة في مجال إصلاح الإدارة العامة ضمن إطار استراتيجية الحد من الفقر، بما في ذلك إعادة تحجيم الخدمة المدنية، وتحسين إدارة الموارد البشرية، وإعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة وخضوعه للمساءلة. الدعوة إلى بذل جهود لتعبئة الموارد بهدف صياغة استراتيجيات متكاملة لإصلاح الإدارة العامة.	ما فتئت البرازيل تقدم التعاون التقني لإعادة هيكلة مركز التدريب الإداري في غينيا – بيساو. برنامج المفوضية الأوروبية لدعم إصلاح الإدارة العامة (٦,٥ ملايين يورو). دعم الميزانية من جانب المفوضية الأوروبية لعام ٢٠٠٩ بما قدره ٣٠ مليون يورو (دفع الرواتب للأفراد العسكريين وتقديم الدعم لإدارة المالية العامة). ووفرت فرنسا التدريب في مجال الإدارة المالية (٠٠٠ ٣٧ يورو) والتدريب اللغوي (٠٠٠ ٣٣ يورو). وبلغ تعاون إسبانيا مع وزارة الداخلية ما قدره ٠٠٠ ٢٥٥ يورو في عام ٢٠٠٩. وعقد البنك الدولي أول حلقة عمل للحوار بشأن تنمية القدرات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وسيتابع ذلك لإعداد خطة عمل لتنمية القدرات بحلول منتصف عام ٢٠١٠، وهي الخطة التي ستأخذ في الحسبان أيضا التنسيق الوثيق مع ما تقوم به جهات مانحة أخرى من أنشطة لتنمية القدرات.	إشراك الشركاء في تنفيذ البرنامج الوطني لإصلاح الإدارة العامة وتعزيزها. تعبئة الموارد لإنشاء أكاديمية وطنية للإدارة العامة.

واو – المسائل الاجتماعية الحاسمة لبناء السلام

الالتزامات	الحالة الراهنة	الخطوات المقبلة
معالجة نواحي القصور الهامة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، التي تشكل تهديدا مباشرا للاستقرار، وتعبئة الموارد لسد تلك الثغرات. دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإيجاد فرص العمالة للشباب وتمكينهم، ولا سيما عن طريق بناء قدرات المعهد الوطني	ساهم صندوق بناء السلام بمبلغ ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في برنامج لتشغيل الشباب. واضطلعت البرازيل بمشاريع للتعاون التقني في مجالات تشخيص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل ومكافحة هذه الأمراض. وساهمت المفوضية الأوروبية بمبلغ ٨,٤ ملايين يورو للتخفيف من آثار أزمة الغذاء. ولا تزال آلية حساب النفقات المرنة لمواجهة الضعف جارية (بتكلفة تبلغ ٨ ملايين يورو).	مواصلة مساعدة الحكومة في التصدي للتحديات التي تواجه القطاعات الاجتماعية، حيث إنها تشكل خطرا وشيكا على عملية بناء السلام في البلد.

الالتزامات	الحالة الراهنة	الخطوات المقبلة
للشباب.	وتبلغ قيمة برامج التعاون التي تضطلع بها فرنسا مليون يورو (٢٠٠٨-٢٠١٢).	
	وساهمت اليابان في مشروع يتعلق بإمكانية الحصول على التعليم الأساسي في بافاتا (٢٨٢ ٥٧ يورو)، ومشروع لتحسين بيئة سكان جزيرة بسيكس (٨٢٥ ٣١ يورو)، وبناء القدرات لفائدة مدرسي المشروع عن طريق اليونسكو (٢٣٤ ٥١ دولار من دولارات الولايات المتحدة) وإعادة تأهيل مراكز التدريب المهني عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٠٠٠ ٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة).	
	وساهمت إيطاليا بمبلغ ١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لأغراض البرامج التعليمية عن طريق اليونسكو، وبمبلغ ٠٠٠ ٣٩٠ يورو لأغراض التعاون مع قطاعات الصحة والتعليم والزراعة.	
	ودعت المكسيك مسؤولي غينيا - بيساو إلى القيام بزيارة ميدانية إلى المكسيك للوقوف على الجوانب التشغيلية في ''برنامج الفرص (Oportunidades)'' والخضوع للتدريب على تنفيذ برنامج للتنمية الاجتماعية.	
	وشرع البنك الدولي في تنفيذ مشروع دعم قطاع الصحة (مليونا دولار من دولارات الولايات المتحدة) لتنفيذ المرحلة الثانية من الخطة الوطنية للتنمية الصحية عن طريق تحسين تقديم الخدمات في ثلاث مناطق نموذجية، وتحسين نوعية وإدارة الموارد البشرية لقطاع الصحة، وتعزيز نظام المعلومات الصحية، وتعزيز قدرة وزارة الصحة العامة في مجال الإدارة المالية.	
	وكان المشروع التشاركي للبنك الدولي في مجال تنمية الأرياف (٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) تكملة للمشروع المجتمعي لتنمية الأرياف الممول من المؤسسة الإنمائية الدولية (٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة). وستؤدي العمليتان إلى زيادة فرص الاستفادة من الهياكل والخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في أربع مناطق على الأقل من بين أكثر المناطق فقرا في غينيا - بيساو (بافاتا، وأويو، وكاشو، وبيومبو) عن	

الالتزامات	الحالة الراهنة	الخطوات المقبلة
	طريق بناء القدرات من أجل التنمية المحلية وصندوق محلي للاستثمار من أجل تمويل المشاريع الصغرى التي تسهم في الخطط الإنمائية المحلية للمجتمعات المحلية المستفيدة. وأعد البنك الدولي مقترحا لتمويل مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع، وهي مبادرة جامعة لعدة مانحين، ويتوقع أن ترسي الأساس لإدخال تحسينات كبرى في قطاع التعليم.	